الصحابيات ذوات الحديث الواحد في صحيحي الإمامين: البخاري، ومسلم

د. محمد مصطفى محمد نجم
قسم الدراسات الإسلامية جامعة الأزهر-غزة

ملخص: تناول البحث شريحة خاصة من الصحابيات اللاتي روت كل واحدة منهن حديثا واحدا فقط عن النبي-ﷺ- في أحد الصحيحين. بدأ البحث بمقدمة تضمنت منزلة السنة من الشريعة الإسلامية، ونبذة عن البحث بالإضافة إلى هيكله. وفي المبحث الأول عرفت الصحبة لغة واصطلاحا، وبينت كيفية التعرف إليها، وعدالة الصحابة، وطبقاتهم، ونحو ذلك، وأنه لا يوجد فرق بين الصحابي والصحابية في ذلك. كما بينت المراد بالحديث الواحد، وذكرت فيه نبذة عن المصنفات في الوحدان.

وفي المبحث الثاني ذكرت أحاديث الصحابيات اللاتي روت كل واحدة منهن حديثا واحدا في صحيح البخاري، مرتباً أسماءهن على حروف المعجم، وذلك: بذكر الحديث، وبيان غريب ألفاظه، والإشارة إلى ما فيه من أحكام فقهية، وترجمة الصحابية راوية الحديث العليا باختصار مفيد، وأختم بإيراد الدليل على أنه ليس لها إلا هذا الحديث الواحد في صحيح البخاري. هذا، وقد بلغ عدد أحاديثهن في صحيح البخاري أربعة أحاديث.

وفي المبحث الثالث ذكرت أحاديث الصحابيات اللاتي روت كل واحدة منهن حديثا واحدا في صحيح مسلم، مرتباً أسماءهن على حروف المعجم أيضا، وقد صنعت بأحاديثهن كما صنعت بأحاديث وحدان الصحابيات في صحيح البخاري. هذا، وقد بلغ عدد أحاديثهن في صحيح مسلم ثلاثة أحاديث.

وفي الخاتمة ذكرت اثنتي عشرة نتيجة علمية تعد أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

مقدمة

حمداً لمن نَضر وجوه أهل الحديث، وصلاة وسلاماً على من نزل عليه أحسن الحديث، وعلى آله وأصحابه أهل التقدم في القديم والحديث، صلاة وسلاماً دائمين ما

سارت الأئمة في جمع أحاديث المصطفى السير الحثيث، أما بعد:

فإن أولى ما نظر فيه الطالب، وعني به الراغب، بعد كتاب ا -ﷻ-، سنن رسـوله -ﷺ-؛ فهي المبينة لمراد ا -ﷻ- من مجملات كتابه، والدالة على حدوده، والمفـسرة له، والهادية إلى الصراط المستقيم صراط ا ، من اتبعها اهتدى، ومن سلك غير سـبيلها ضل وغوى، وولاه ا ما تولى، وأنفذ عليه وعيده إن شاء.

ومن أوكد آلات السنن المعينة عليها والمؤدية إلى حفظها، معرفة الذين نقلوهـا عـن نبيهم رسول ا -ﷺ- إلى الناس كافة، وحفظوها عليه وبلغوها عنه، وهم صحابته الذين وعوها وأدوها ناصحين محتسبين، حتى كمل بما نقلوه الدين، وثبتت بهم حجة ا -ﷻ- على المسلمين، فهم خير القرون، وخير أمة أخرجت للناس، ثبتت عدالة جميعهم بثناء ا -ﷻ- عليهم، وثناء رسوله -ﷺ-، ولا أعدل ممـن ارتـضاه ا لـصحبة نبيـه -ﷺ- ونصرته، ولا تزكية أفضل من ذلك، ولا تعديل أكمل منها.

ولما كان علم الحديث النبوي من أشرف العلوم الدينية وأنفعها، كان من أجـل فنونـه النظر في مرويات الصحابة -ﷺ-؛ لنتعرف المكثر من المقل من الحافظين والحافظـات على اختلاف درجاتهم، ونبرز مواهب كل واحد منهم، وإن كـان لا يعـرف إلا بروايـة الحديث الواحد. ولذلك اهتم علماء هذا الفن بالرواة مـن الـصحابة، لاسـيما أصـحاب: المسانيد، والأطراف، ومن نحا نحوهم، كما صنع الإمام السيوطي (ت 911هـ) في قسم الأفعال من جامعه الكبير، والطبراني (ت 360هـ) في معجمه الكبير، ولابن حـزم (ت 456هـ) كتاب في هذا المضمار اسمه: "أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد من العدد"، وغيرهم كثير ممن اهتم بهذا الشأن.

ومن هنا جاء اختياري لهذا الموضوع المهم، الذي سـأبرز مـن خلالـه دور هـذه الشريحة من وحدان الصحابيات، وإن كن مقلات في الرواية، إلا أن كل واحدة منهن قـد شرفت برواية حديث واحد عن النبي -ﷺ-، بالإضافة إلى أنها نالـت شـرف الـصحبة وعدالتها، وذلك لا يدانيه أي شرف عالٍ ولا تعديل معدل، وأن لها دوراً رائداً داخل بيتها الذي ترعاه وخارجه، ففعاليات المرأة ونشاطها وحركتها مما تسلسل بتواتره.

ونظراً إلى طبيعة البحث الذي نحن بصدده، فقد اكتفيت بانتخاب الصحابية التي لـيس لها إلا حديث واحد في أحد الصحيحين؛ لأنهما يعدان بحق قبلة كتب الحديث وإمامها مـن حيث الصحة، مع تقديم صحيح البخاري في هذا المضمار، وأحاديثهما -كما هو معلـوم- لا تحتاج إلى بيان درجتها أو الحكم عليها، كما أن هذين العالمين الجهبذين غنيـان عـن التعريف بهما؛ لأنهما أعرف المعارف، وقد ذاع صيت شهرتهما العلمية في الآفاق؛ بمـا

جمع كل واحد منهما من غرر الفوائد فأوعى.

وقد جعلت كتاب (تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف) للحافظ المـزي (ت 742هـ ـ) عمدتي -بعد ا عز وجل- في تجريد أحاديث تلك الصحابيات؛ لأنـه جمـع أطـراف الصحيحين، والسنن الأربعة، وما يجري مجراها، وذلك بذكر طرف -أول الحديث الـذي يدل على بقيته- أو أطراف كل حديث تحت اسم راويها من الصحابة أو الـصحابيات -ﷺ-، مرتباً أسماءهم على حروف المعجم، ومن هذا التقسيم البديع نتعرف بسهولة ويـسر إلى عدد الأحاديث المروية عن كل صحابي أو صحابية على حدة، كما نتعـرف المكثـر والمقل من رواة الصحابة ومن دونهم، كما استعنت بغير التحفة من المصنفات فـي هـذا الفن.

وقد سميت هذا البحث: **الصحابيات ذوات الحديث الواحد فـي صـحيحي الإمـامين: البخاري، ومسلم**.

وأستعين با وأستمده؛ لأنه وليي وعصمتي من الزلل في القول والعمل، أن يعيننـي على إتمامه حتى مطلعه بثوبه القشيب، وأن يجعله نافعاً لمن خطه بيمينه، ولمـن قـرأه، ولطلبة العلم، آمين.

هذا، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يتضمن هيكله: ثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهرسـتي المراجع والموضوعات.

المبحث الأول: يتكون من ثلاثة مطالب:-

المطلب الأول: تعريف الصحبة لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: كيفية تعرف الصحبة، وعدالة الصحابة وطبقاتهم ونحوها، وأنه لا يوجـد فرق بين الصحابي والصحابية في ذلك.

المطلب الثالث: مرادنا بالحديث الواحد، ونبذة عن المصنفات في الوحدان.

المبحث الثاني: أحاديث الصحابيات ذوات الحديث الواحد في صـحيح الإمـام البخـاري مرتبات معجمياً، ويشتمل كل حديث على الفروع التالية:

- ذكر حديث الصحابية.
- بيان غريب ألفاظه إن وجد.
- تخريج الحديث.
- ترجمة الصحابية راوية الحديث العليا.
- الدليل على أنه ليس لها إلا هذا الحديث الواحد في صحيح الإمام البخاري.

المبحث الثالث: أحاديث الصحابيات ذوات الحديث الواحد في صحيح الإمام مسلم مرتبات

معجمياً، ويشتمل كل حديث على الفروع التالية:

- ذكر حديث الصحابية.
- بيان غريب ألفاظه إن وجد.
- تخريج الحديث.
- ترجمة الصحابية راوية الحديث العليا.
- الدليل على أنه ليس لها إلا هذا الحديث الواحد في صحيح الإمام مسلم.

الخاتمة: تضمنت أهم نتائج البحث.

فهرست المصادر والمراجع مرتبة على حروف المعجم.

المبحث الأول:

يتكون من ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريفُ الصحبةِ لغةً واصطلاحاً.

الصحبةُ لُغَةً:

قال ابن منظور: "صحِبه يصحبه صحبةً وصحابةً، وصاحبه: عاشره. والصحب: جمع الصاحِبِ ...، والصحبةُ مصدر قولك: صحِب يصحب صحبةً. وقالوا في النساء: هن صواحِب يوسفَ، وحكى الفارسِي عن أَبِي الحسن: هن صواحِباتُ يوسفَ، جمعوا صواحِب جمع السلامةِ"[1]. إذن الصحبة بمعنى: المعاشرة والملازمة.

وقال الخطيب: "ولا خلاف بين أهل اللغة في أن القول: "صحابي" مشتق من الصحبة، وأنه ليس بمشتق من قدر منها مخصوص، بل هو جارٍ على كل من صحب غيره قليلاً كان أو كثيراً... وإن لم تطل صحبته، ولا سمع إلا حديثاً واحداً"[2].

الصحبة اصطلاحاً:

الصحابي أو الصحابية: من لقي النبي -ﷺ- مؤمناً به من مكلفي الجن والإنس، ولو كان أعمى، ومات على الإسلام، وإن تخللت ذلك الإيمان ردة، ما دام أنه عاد إلى الإسلام قبل أن يموت، ولو لم يلق النبي -ﷺ- مرة أخرى، سواء أطالت المجالسة له أم قصرت، وتمت الرواية عنه أو الغزو معه أم لم يتم، وهذا التعريف مبني على الأصح المختار عند

---

[1] ابن منظور -لسان العرب (2400/4-2401) -مادة (صحب)، وانظر: الرازي -مختار الصحاح (356/) -مادة (صحب) أيضاً.

[2] الخطيب البغدادي -الكفاية (51/)، وانظر: ابن حجر -الإصابة (20/1)، وفتح الباري (3/7).

المحققين كالإمام البخاري (ت 256هـ)، وشيخه الإمام أحمد (ت 241هـ)، والحاكم (ت 405هـ)، وابن الصلاح (ت 643هـ)، والعراقي (ت 806هـ)، وابن حجر (ت 852هـ)، والسيوطي (ت 911هـ)، وغيرهم[1].

المطلب الثاني: كيفية تَعرف الصحبة، وعدالة الصحابة وطبقاتهم ونحوها، وأنه لا يوجد فرق بين الصحابي والصحابية في ذلك.

تعرف الصحبة: بالتواتر، أو الاستفاضة، أو الشهرة، أو بإخبار بعض الصحابة، أو آحاد التابعين الثقات، بناء على قبول التزكية من واحد، وهو الراجح، أو بقوله هو إذا كان ثابت العدالة والمعاصرة: أنا صحابي[2].

والصحابة كلهم عدول، سواء لابسوا الفتن أم لا، بإجماع من يعتد به من الأمة؛ إحساناً للظن بهم[3].

والآيات والأحاديث الواردة في ذلك كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿والسابِقُون الأولُون مِن الْمهاجِرِين والأنصارِ والذِين اتبعوهم بِإِحسانٍ رضِي الله عنْهم ورضوا عنْه... ﴾الآية[4]، وقول النبي -ﷺ-: "خَير أُمتِى قَرنِى، ثُم الذِين يلُونَهم، ثُم الذِين يلُونَهم ..."[1]

---

(1) انظر: ابن الصلاح -علوم الحديث (/293)، والطيبي -الخلاصة (/124)، والأبناسي -الشذا الفياح (/343)، والعراقي -فتح المغيث (/343)، وابن حجر -الإصابة (10/1-12)، وفتح الباري (4/7)، وشرح نخبة الفكر (/114)، والسيوطي -تدريب الراوي (209/2)، وإتمام الدراية (/56)، والصنعاني -توضيح الأفكار (427/2)، والتهانوي -قواعد في علوم الحديث (/48)، والترمسي -منهج ذوي النظر (/214)، والقاسمي -قواعد التحديث (/200).

(2) انظر: الخطيب البغدادي -الكفاية (/49-52)، وابن الصلاح -علوم الحديث (/294)، والطيبي -الخلاصة (/124)، والأبناسي -الشذا الفياح (/350)، والعراقي -فتح المغيث (/348)، وابن حجر -شرح نخبة الفكر (/117)،والإصابة (14/1)، والسيوطي -تدريب الراوي (213/2)، والصنعاني -توضيح الأفكار (428/2) الحاشية، والترمسي -منهج ذوي النظر مع ألفية السيوطي (/217)، ومحمد السماحي -المنهج الحديث (23/3).

(3) انظر: الخطيب البغدادي -الكفاية (/48-49)، وابن عبد البر -الاستيعاب (2/1و8)، وابن الصلاح -علوم الحديث (/294)، والنووي –شرح صحيح مسلم (161/6)، والطيبي -الخلاصة (/124)، والأبناسي -الشذا الفياح (/342)، والعراقي -فتح المغيث (/349)، وابن حجر -الإصابة (17/1)، والسيوطي -تدريب الراوي (214/2)، والصنعاني -توضيح الأفكار (434/2)، والترمسي -منهج ذوي النظر مع ألفية السيوطي (/218)، والقاسمي -قواعد التحديث (/199)، ومحمد السماحي -المنهج الحديث (24/3).

(4) الآية (100) من سورة التوبة.

الحديث.

واختلاف في عدد طبقاتهم، والنظر في ذلك إلى: السبق بالإسلام، والهجـرة، وشـهود المشاهد الفاضلة مع النبي -ﷺ-، فجعلهم الحاكم اثنتي عشرة طبقة[2]، وتبعه فـي ذلـك الأبناسي (ت802هـ) في شذاه[3]، والعراقي في ألفيته وشرحها[4]، والسيوطي في ألفيته، وتدريبه[5]،والصنعاني (ت 1182هـ) في توضيحه[6]، وأشار إليهـا ابـن الـصلاح (ت 643هـ) في مقدمته[7]، والطيبي (ت 743هـ) في خلاصته[8]، والنووي (ت 676 هـ) في تقريبه[9].

والصحبة ليست مرتبة ولا لفظة من مراتب التعديل وألفاظه التي تُستفاد مـن كـلام الأئمة في الرواة، وإنما الصحبة موهبة إلهية لمن اختارهم ا -ﷻ- لصحبة نبيه -ﷺ-، وجعل من لوازم هذه الموهبة: العدالة، التي هي تعديل إلهي لا تدخل تحت تعديل المعدلين من الناس؛ لأنها ثابتة معلومة بتعديل ا -سبحانه- لهم، وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم بنص القرآن الكريم[10]، ومن الآيات الواردة في ذلك قوله تعالى: ﴿وكَذَلِكَ جعلْنَاكُم أُمةً وسطًا لِتَكُونُواْ شُهداء علَى الناسِ...﴾ الآية[11]، وقوله: ﴿ كُنتُم خَير أُمةٍ أُخْرِجتْ لِلنـاسِ... ﴾الآية[12].

---

(1) أخرجه البخاري (3/7) –(62) كتاب فضائل أصحاب النبي -ﷺ- -(1) باب فضائل أصحاب النبـي -ﷺ-، ومن صحب النبي أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه –حديث رقم (3650).

(2) انظر: الحاكم -معرفة علوم الحديث (/22-24)، وابن الصلاح -علوم الحـديث (/298)، والطيبـي -الخلاصة (/125)، والترمسي -منهج ذوي النظر مع ألفية السيوطي (/222)، ومحمد السماحي -المنهج الحديث (36/3).

(3) انظر: الأبناسي -الشذا الفياح (/356).

(4) انظر: العراقي -فتح المغيث مع الألفية (353-354).

(5) انظر: الترمسي -منهج ذوي النظر مع ألفية السيوطي (/221-222)، والسيوطي -تـدريب الـراوي (221/2).

(6) انظر: الصنعاني -توضيح الأفكار (433/2-434).

(7) انظر: ابن الصلاح -علوم الحديث (/298).

(8) انظر: الطيبي -الخلاصة (/125).

(9) انظر: التقريب للنووي مع شرحه التدريب (221/2).

(10) انظر: مقدمة محقق تقريب التهذيب (/24-25)، والخطيب البغدادي -الكفايـة (/46-49)؛ لأن فيهـا كلاماً نفيساً حول هذا الموضوع، والتهانوي -قواعد في علوم الحديث (/242) الحاشية.

(11) الآية (143) من سورة البقرة.

(12) الآية (110) من سورة آل عمران.

وليس هناك فرق في كل ما سبق ذكره بين الرجال والنساء من الصحابة -ﷺ-، ونحن بصدد بحث شريحة منتخبة من الصحابيات اللاتي ليس للواحدة منهن إلا حديث واحد في أحد صحيحي الإمامين: البخاري (ت 256هـ)، ومسلم (ت 261هـ).

المطلب الثالث: مرادنا بالحديث الواحد، ونبذة عن المصنفات في الوحدان.

ومرادنا بالحديث الواحد: ما روته الصحابية من الكلام المتصل بعضه ببعض، ولو كان جملاً كثيرة، أو اشتمل على قصص متعددة، فكل واحد تمت روايته بهذه الصفة يسمى حديثاً، وقل أن يشتمل الحديث الواحد على جمل إلا لتناسب بينها، وإن كان قد يخفى التناسب في بعضها على بعض الناس، فالكلام المتصل بعضه ببعض يسمى حديثاً واحداً، ولو أُكمل من أجناس مختلفة؛ لأن هناك أمراً عاماً تشترك فيه وتحققه.

وأما إذا روت الصحابية كلاماً فرغت منه، ثم روت كلاماً آخر وفصلت بينهما بأن قالت: وقال رسول ا -ﷺ-، أو بأن طال الفصل بينهما فهذان حديثان.

فالحديث الواحد ليس كالجملة الواحدة، إذ قد يكون جملاً، ولا كالسورة الواحدة؛ فإن السورة قد يكون بعضها نزل قبل بعض، أو بعد بعض، ويكون أجنبياً منه، بل يشبه الآية الواحدة، أو الآيات المتصل بعضها ببعض، كما أنزل ا -ﷻ- في أول سورة البقرة أربع آيات في المؤمنين[1]، وآيتين في صفة الكافرين[2]، وبضع عشرة آية في صفة المنافقين[3].

وقد يكون الحديث طويلاً وأخذ يفرقه بعض الرواة الذين خَرجوه فجعله أحاديث، كما فعل الإمام مالك (ت 179هـ) في موطئه، والإمام البخاري في صحيحه، والإمام أبو داود (ت 275هـ) في سننه، والإمام النسائي (ت 279هـ) في سننه، وهذا جائز عند المحدثين إذا لم يكن في ذلك تغيير المعنى[4].

وموضوعنا الذي نحن بصدده صنف فيه البخاري، إلا أن تصنيفه عام في جميع الصحابة -ﷺ- ممن ليس له إلا حديث واحد مطلقاً، وأنه خصه بالأحاديث المرفوعة فقط،

---

[1] الآيات (2-5) من سورة البقرة.

[2] الآيتان (6-7) من سورة البقرة.

[3] الآيات (8-20) من سورة البقرة.

[4] انظر: ابن تيمية -علم الحديث (/64-67)؛ لأنه أبدع في هذا الموضوع بكلام طيب قيم نفيس، وضرب أمثلة حديثية لكل ما ذكر، وتقريب النووي مع تدريب السيوطي (105/2).

كما أشار إلى ذلك السيوطي في ألفيته[1]، وفي أواخر تدريبه[2]، والكتاني في رسالته[3].

وقد زاده السيوطي نوعاً جديداً إلى أنواع علوم الحديث، إلا أنه جعله عاماً فيمن ليس له إلا حديث واحد من الصحابة أو غيرهم، ولم يجعله قاصراً على الوحدان من الـصحابة كما صنع البخاري، فهو أعم من تصنيف البخاري[4].

[1] انظر: الترمسي -منهج ذوي النظر مع ألفية السيوطي (/244).

[2] انظر: السيوطي -تدريب الراوي (396/2).

[3] انظر: الكتاني -الرسالة المستطرفة (/86).

[4] انظر: السيوطي -تدريب الراوي (396/2-398)، فقد ذكر ثمانية من أحاديث الوحدان من الـصحابة، وثلاثة للوحدان من غير الصحابة، وانظر أيضاً: منهج ذوي النظر (/244-245).

المبحث الثاني:

أحاديث الصحابيات ذوات الحديث الواحد في صحيح الإمام البخاري مرتبات معجمياً

الحديث الأول

عن خَنْساء بِنْتِ خِدامٍ الأَنْصارِيةِ: "أن أَباها زوجها وهى ثَيبٌ، فَكَرِهتْ ذَلِك، فَأَتَتِ رسولَ اللهِ -ﷺ- فَرد نِكَاحها"[1].

راوية الحديث: هي الصحابية الجليلة خَنْساء بنت خِدام، أو خِذَامٍ بن خالد، الأنصارية، الأوسية، زوج أبي لبابة -رضي ا عنها-[2].

الدليل على أنه ليس لها إلا هذا الحديث الواحد في صحيح الإمام البخاري:

---

[1] أخرجه البخاري (194/9) -(67) كتاب النكاح -(42) باب إذا زوج الرجل ابنته وهي كارهة فنكاحه مردود -حديث رقم (5138)، وكذلك أخرجه في نفس الباب برقم (5139) من طريق آخر نحوه، وفي الإكراه برقم (6945)، وفي الحيل برقم (6969). وأخرجه أبو داود بمثله (233/2) -كتاب النكاح - باب في الثيب -حديث رقم (2101). وذكره الترمذي (408/3) -(9) كتاب النكاح -(18) باب ما جاء في استئمار البكر والثيب -بعد حديث رقم (1108) دليلاً على أن الولي إذا زوج ابنته الثيب بغير رضاها وأمرها فكرهت، فإن النكاح مفسوخ مردود. وأخرجه النسائي في الصغرى بمثله (478/) -(26) كتاب النكاح -(35) باب الثيب يزوجها أبوها وهي كارهة -حديث رقم (3270). وأخرجه ابن ماجه بمثله (602/1) -(9) كتاب النكاح -(12) باب من زوج ابنته وهي كارهة -حديث رقم (1873). وأخرجه مالك بمثله (535/2) -(28) كتاب النكاح -(11) باب جامع ما لا يجوز من النكاح -حديث رقم (25). وأخرجه أحمد بمثله (326/18) -مسند خنساء بنت خذام -من ست طرق من رقم (26665-26670). وأخرجه الدارمي بمثله (116/2) -كتاب النكاح -(14) باب الثيب يزوجها أبوها وهي كارهة -حديث رقم (2191 و 2192). قال الترمذي في جامعه (408/3): "إنما معنى قول النبي -ﷺ-: "الأيم أَحق بِنَفْسِها مِن ولِيها" عند أكثر أهل العلم، أن الولي لا يزوجها إلا برضاها وأمرها، فإن زوجها، فالنكاح مفسوخ، على حديث خنساء بنت خذام، حيث زوجها أبوها وهي ثيب، فكرهت ذلك، فرد النبي -ﷺ- نكاحه". وقال ابن حجر في فتح الباري (196/9): "فتزوجت أبا لبابة بن عبد المنذر".

[2] انظر ترجمتها في: ابن سعد -الطبقات الكبرى (334/8)، وابن عبد البر -الاستيعاب (287/4)، وابن الأثير -أسد الغابة (88/6)، والذهبي -الكاشف (506/2)، وابن حجر -الإصابة (279/4)، وتهذيب التهذيب (468/10)، وتقريب التهذيب (746/). وابن حجر ضبط اسم أبيها حين ترجمها بالدال المهملة خداماً، وذلك في تهذيبه وتقريبه، بينما ضبط اسم أبيها حين ترجمه في الإصابة (421/1) خذاماً بالذال المعجمة!.

1- إن المزي لم يذكر لها في تحفته سوى هذا الحديث الواحد في صحيح الإمام البخاري[1].

2- وقال الخزرجي في خلاصته مشيراً إلى واحدية حديثها: "انفرد لها البخاري بحديث، وعنها مجمع بن يزيد بن جارية"[2].

3- وقال اليمني في رياضه مشيراً إلى حديثها الواحد: "روى لها البخاري حديثاً، وهو خبر زواجها، وشاركه فيها أبو داودوالنسائي"[3].

الحديث الثاني

عن عبيدِ اللهِ بن عبدِ اللهِ بن عتْبةَ: "أن أباه كتَب إلى عمر بن عبدِ اللهِ بن الأرقم الزهري، يأمره أن يدخُلَ على سبيعةَ بنْتِ الْحارثِ الأسلمِيةِ، فيسألها عن حدِيثِها، وعن ما قَالَ لها رسولُ اللهِ -ﷺ- حين استَفْتَتْه، فكَتَب عمر بن عبدِ اللهِ بن الأرقم إلى عبدِ اللهِ بن عتْبةَ يخْبِره أن سبيعةَ بنْتَ الْحارثِ أَخْبرتْه أنها كانَتْ تَحتَ سعدِ بن خَولَةَ -وهو مِن بنِي عامِرِ بن لُؤَيٍ، وكان مِمن شَهِد بدرا- فَتُوفِّي عنْها فِي حجةِ الْوداعِ وهي حامِلٌ، فلَم تَنْشَب[4] أن وضعتْ حملَها بعد وفَاتِهِ، فلَما تَعلَتْ مِن نِفَاسِها[5] تَجملَتْ لِلْخُطابِ، فَدخَلَ عليها أبو السنَابِل بن بعكَكٍ -رجلٌ مِن بنِي عبدِ الدار- فقَالَ لها: ما لِي أَراكِ تَجملْتِ لِلْخُطابِ تُرجين النكاح؟ فَإِنكِ واللهِ ما أَنْتِ بِنَاكِحٍ حتى تَمر عليكِ أربعةُ أَشْهرٍ وعشْرٌ، قَالَتْ سبيعةُ: فلَما قَالَ لِي ذَلِك جمعتُ علَي ثِيابِي حِين أَمسيتُ، وأَتَيتُ رسولَ اللهِ -ﷺ- فَسأَلْتُه عن ذَلِك، فَأَفْتَانِي بِأَني قَد حلَلْتُ حِين وضعتُ حملِي، وأَمرنِي بِالتزوجِ إن بدا لِي"[6].

---

[1] انظر: المزي -تحفة الأشراف (295/11).

[2] الخزرجي -الخلاصة (380/3).

[3] اليمني -الرياض المستطابة (/323).

[4] يقال: تَنَاشَب القوم، تَضاموا ونَشِب بعضهم في بعض، أي دخَلَ وتَعلق. ويقال: نَشِب في الشيء، إذا وقَع فيما لا مخْلص له منه. انظر: ابن الأثير -النهاية (52/5)، وابن منظور -لسان العرب (4420/6) -مادة (نشب). والمراد هنا: أنها لم تلبث أن وضعت حملها بعد وفاة زوجها سعد بن خولة -ﷺ-. انظر: العيني –عمدة القاري (95/14).

[5] قال العيني في عمدة القاري (95/14): "يقال تعلت المرأة من نفاسها وتعلات: إذا خرجت منه وطهرت من دمها".

[6] أخرجه البخاري (310/7) -(64) كتاب المغازي -(10) باب من شهد بدراً -حديث رقم (3991)، وفي كتاب الطلاق من طريق آخر (469/9) برقم (5319)، وله متابعة في المغازي أيضاً. وأخرجه مسلم

راوية الحديث: هي الصحابية الجليلة سبيعةُ بنت الحارث الأسلمية، زوج سعد ابن خولة، وصاحبة قصة أبي السنابل بن بعكك -رضي ا عنها-[1].

الدليل على أنه ليس لها إلا هذا الحديث الواحد في صحيح الإمام البخاري:

1- إن المزي لم يذكر لها في تحفته سوى هذا الحديث الواحد في صحيح الإمام البخاري[2].

2- وقال ابن عبد البر مشيراً إلى حديثها: "روى عنها فقهاء أهل المدينة وفقهاء أهل الكوفة من التابعين حديثها هذا"[3].

3- وقال ابن حجر في التهذيب مشيراً إلى حديثها: "صاحبة قصة أبي السنابل بن بعكك، روت عن النبي -ﷺ- عدتها"[4].

4- وقال في التقريب: "لها صحبة، وحديث في عدة المتوفى عنها زوجها"[5].

5- وقال الخزرجي في خلاصته ما معناه: إن البخاري ومسلماً اتفقا على حديث لها[6].

بمثله (796/) -(18) كتاب الطلاق -(8) باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها، وغيرها، بوضع الحمل -حديث رقم (1484). وأخرجه أبو داود بمثله (293/2) -كتاب الطلاق -باب في عدة الحامل – حديث= =رقم (2306). وأخرجه النسائي في الصغرى بمثله (515/) -(27) كتاب الطلاق -(56) باب عدة الحامل المتوفى عنها زوجها -حديث رقم (3520)، وللحديث أكثر من رواية ومتابعة في الباب نفسه. وأخرجه ابن ماجه بمعناه (653/1) -(10)كتاب الطلاق -(7) باب الحامل المتوفى عنها زوجها، إذا وضعت حلت للأزواج -حديث رقم (2028). وأخرجه مالك بمعناه (589/2) -(29) كتاب الطلاق -(30) باب عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً -برقم (83 و85 و86). وأخرجه أحمد بمعناه في مسند أكثر من صحابي (199/4 و200) برقم (4273 و4274)، و(312/14) برقم (18819 و18820 و18821)، و(289/18 و294 و433) برقم (26537 و26554 و26986 و26987). وأخرجه الدارمي بمعناه (136/2-137) -كتاب الطلاق -(11) باب في عدة الحامل المتوفى عنها زوجها والمطلقة -برقم (2279 و2280 و2281 و2282)، وذكره السيوطي بمعناه في قسم الأفعال من جامعه الكبير (722/2) -في مسند سبيعة.

[1] انظر ترجمتها في: ابن سعد -الطبقات الكبرى (210/8)، وابن عبد البر -الاستيعاب (323/4)، وابن الأثير -أسد الغابة (137/6)، والذهبي -الكاشف (509/2)، وابن حجر -الإصابة (317/4)، وتهذيب التهذيب (487/10)، وتقريب التهذيب (748/)، واليمني -الرياض المستطابة (320/).

[2] انظر: المزي -تحفة الأشراف (330/11).

[3] ابن عبد البر -الاستيعاب (323/4).

[4] ابن حجر -تهذيب التهذيب (478/10).

[5] ابن حجر -تقريب التهذيب (748/).

[6] انظر: الخزرجي -الخلاصة (384/3).

6-وقال اليمني في رياضه: "الحديث مشهور مطول في الصحاح[1]، وليس لها فيهما غيره، خرج عنها الأربعة خلا الترمذي"[2].

الحديث الثالث

عن خَارِجةَ بن زيدٍ بن ثَابِتٍ أَن أُم الْعلاءِ -امرأَةً مِن الأَنْصار- "بايعتِ النبِي -ﷺ- أَخْبرتْه أَنه اقْتُسِم الْمهاجِرون قُرعةً[3]، فَطَار لَنَا عثْمان بن مظْعونٍ[4]، فَأَنْزلْنَاه فِي أَبياتِنَا، فَوجِع وجعه الَّذِي تُوفِّي فِيهِ، فَلَما تُوفِّي وغُسلَ وكُفِّن فِي أَثْوابِهِ، دخَلَ رسولُ اللَّهِ -ﷺ-، فَقُلْتُ: رحمةُ اللهِ علَيك أَبا السائِبِ، فَشَهادتِي علَيك لَقَد أَكْرمك الله، فَقَالَ النبِي -ﷺ- وما يدرِيكِ أَن الله قَد أَكْرمه؟ فَقُلْتُ: بِأَبِي أَنْتَ يا رسولَ اللهِ، فَمن يكْرِمه الله؟ فَقَالَ: أَما هو فَقَد جاءه الْيقِين، واللهِ إِني لأَرجو لَه الْخَير، واللهِ ما أَدرِي وأَنَا رسولُ اللَّهِ ما يفْعلُ بِي، قَالَتْ: فَواللهِ لا أُزكِّي أَحدا بعده أَبدا"[5].

راوية الحديث: هي الصحابية الجليلة أم العلاء بنت الحارث بن ثابت بن خارجة، الأنصارية، ممن بايعن النبي-ﷺ-، حديثها عند أهل المدينة المنورة-رضي الله عنها-[6].

الدليل على أنه ليس لها إلا هذا الحديث الواحد في صحيح الإمام البخاري:

1-إن المزي لم يذكر لها في تحفته سوى هذا الحديث الواحد في صحيح الإمام

---

[1] يعني بالصحاح البخاري ومسلماً، كما يتضح من لحاق الكلام.

[2] اليمني -الرياض المستطابة (/321). وهو يعني أنهم خرجوا عنها هذا الحديث نفسه، كما هو واضح في تخريجنا له.

[3] قال ابن حجر في فتح الباري (115/3): "والمعنى أن الأنصار اقترعوا على سكنى المهاجرين لما دخلوا عليهم المدينة".

[4] أي حصل نصيبنا منهم عثمان، أو وقع في سهمنا. انظر: ابن الأثير –النهاية (151/3)، وابن حجر –فتح الباري (115/3).

[5] أخرجه البخاري (114/3) -(23) كتاب الجنائز -(3) باب الدخول على الميت بعد الموت إذا أدرج في أكفانه -حديث رقم (1243)، وأخرجه أيضاً في كتاب الشهادات برقم (2687)، وفي كتاب مناقب الأنصار برقم (3929)، وفي كتاب التعبير برقم (7003) و(7004) و(7018).

[6] انظر ترجمتها في: ابن عبد البر -الاستيعاب (452/4)، وابن الأثير -أسد الغابة (369/6)، والذهبي -الكاشف (526/2)، وابن حجر -الإصابة (456/4)، وتهذيب التهذيب (256/10)، وتقريب التهذيب (/757).

البخاري[1].

2- وقال الحافظ في التهذيب مشيراً إلى حديثها: "روى حديثها الزهري عن خارجة بن زيد بن ثابت عنها، قالت: طار لنا عثمان بن مظعون في السكنى"[2].

3- وقال في التقريب: "صحابية لها حديث"[3].

4- وقال الخزرجي في خلاصته: "روى حديثها خارجة بن زيد"[4].

5- وقال اليمني في رياضه: "خرج لها البخاري حديثاً واحداً، وهو خبر وفاة عثمان بن مظعون"[5].

الحديث الرابع

عن حميدِ بن عبدِ الرحمن، أن أمه أم كلْثُومٍ بِنْتَ عقْبةَ أخْبرتْه أنها سمِعتْ رسولَ اللهِ -ﷺ- يقُولُ:"ليس الْكذاب الذِي يصلِح بين الناسِ، فَينْمِي خَيرا[6]، أو يقُولُ خَيرا"[7].

---

[1] انظر: المزي -تحفة الأشراف (93/13).

[2] ابن حجر -تهذيب التهذيب (526/10).

[3] ابن حجر -تقريب التهذيب (/757). وهو يعني حديثها هذا.

[4] الخزرجي -الخلاصة (401/3).

[5] اليمني -الرياض المستطابة (/330).

[6] يقال: نَميتُ حديثَ فُلانٍ إلى فُلانٍ أنْميهِ نَمياً، إذا بلغْتُه على وجهِ الإصلاحِ وطَلَبِ الخيرِ، ومعنى قوله ينْمي خيراً: أي بلغ خيراً ورفع خيراً. انظر: الزمخشري -الفائق (27/4)، وابن الأثير -النهاية (121/5)، وابن منظور -لسان العرب (4552/6) -مادة (نمى). والكذب يجوز في ثلاث: الحرب، والإصلاح بين الناس، وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها، كما ورد في الحديث الصحيح. وقد اختلف العلماء في المراد بالكذب المباح فيها ما هو؟ فقالت طائفة هو على إطلاقه، وأجازوه للمصلحة، وقال آخرون: لا يجوز الكذب في أي شيء أصلاً، وأن ما جاء من الإباحة في هذا المراد به التورية واستعمال المعاريض لا صريح الكذب. انظر: النووي –شرح صحيح مسلم (158/16)؛ فإن فيه تفصيلاً لهذا الموضوع.

[7] أخرجه البخاري (299/5) -(53) كتاب الصلح -(2) باب ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس -حديث رقم (2692). وأخرجه مسلم بمثله (/1404) -(45) كتاب البر والصلة والآداب -(27) باب تحريم الكذب وبيان المباح منه -حديث رقم (2605). وأخرجه أبو داود بمثله (280/4) -باب في إصلاح ذات البين -حديث رقم (4920). وأخرجه الترمذي بمثله (331/4) -(28) كتاب البر والصلة -(26) باب ما جاء في إصلاح ذات البين -حديث رقم (1938). وأخرجه النسائي في الكبرى بنحوه (193/5) -كتاب السير -(46) الرخصة في الكذب في الحرب -حديث رقم (8642)، وبنحوه أيضاً (351/5) -كتاب عشرة= =النساء -(53) الرخصة في أن يحدث الرجل أهله بما لم يكن -حديث رقم (9123)، وفي عشرة النساء أيضاً بمعناه -(54) الرخصة في أن تحدث المرأة زوجها بما لم يكن -حديث رقم

راوية الحديث: هي الصحابية الجليلة أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط الأموية، أخت عثمان لأمه، أسلمت قديماً بمكة قبل أن يأخذ النساء في الهجرة إلى المدينـة، وبايعـت، وحبست عن الهجرة إلى أن هاجرت سنة سبع في الهدنة التي كانت بين النبي-ﷺ- وبين المشركين من قريش، تزوجها زيد بن حارثة فقتل عنها، ثم الزبير ابن العوام، ثم طلقها، فتزوجها عمرو بن العاص فمكثت عنده شهراً وماتت -رضي ا عنها-[1].

الدليل على أنه ليس لها إلا هذا الحديث الواحد في صحيح الإمام البخاري:

1- إن المزي لم يذكر لها في تحفته سوى هذا الحـديث الواحـد فـي صـحيح الإمـام البخاري[2].

2- وقال الحافظ في الإصابة مشيراً إلى حديثها: "حديثها في الصحيحين والسنن الثلاثة"[3].

3- وقال الخزرجي في خلاصته ما معناه: إن البخاري ومسلماً قد اتفقا لها على حديث[4].

4- وقال اليمني في رياضه: "روى لها الشيخان حديثاً واحداً اتفقا عليـه، وهـو حـديث الرخصة في الكذب في الإصلاح"[5].

(9124). وأخرجه أحمد بمثله في مسند أم كلثوم بنت عقبة -رضي ا عنهـا- -(490/18-492) - حديث رقم (27146 و27147 و27148 و27152 و 27154).

(1) انظر ترجمتها في: ابن سعد -الطبقات الكبرى (167/8)، وابن عبد البر -الاستيعاب (465/4)، وابـن الأثير -أسد الغابة (386/6)، والذهبي -الكاشف (527/2)، وابن حجر -الإصابة (467/4)، وتهـذيب التهذيب (529/10)، وتقريب التهذيب (/758)، واليمني -الرياض المستطابة (/325).

(2) انظر: المزي -تحفة الأشراف (102/13).

(3) ابن حجر -الإصابة (467/4). ومن المهم التنبيه إلى أن أبا داود والترمذي قد أخرجا حديثها بالإضـافة إلى الصحيحين، أما النسائي فقد أخرج حديثها في سننه الكبرى وليس الصغرى (المجتبى)، ولعل ابـن حجر في: إصابته، وتهذيبه، وتقريبه، قصد الكبرى، كما هو مراد المنذري والمزي بقولهما عن حديث: "أخرجه النسائي"، سننه "الكبرى" دون "الصغرى". انظر: المزي -تحفة الأشراف (18/1) مـن مقدمـة التحقيق، مع (102/13-103).

(4) انظر: الخزرجي -الخلاصة (402/3). وهو يعني حديثها هذا.

(5) اليمني -الرياض المستطابة (/326).

المبحث الثالث:

أحاديث الصحابيات ذوات الحديث الواحد في صحيح الإمام مسلم مرتبات معجمياً

الحديث الأول

عن عائِشَةَ -رضي ا عنها- عن جدامةَ بِنْتِ وهبٍ الأسدِيةِ، أنها سمِعتْ رسولَ اللهِ -ﷺ- يقُولُ: "لَقَد هممتُ أن أَنْهى عن الْغِيلَةِ[1]، حتى ذَكَرتُ أن الروم وفَارس يـصنَعون ذَلِك فَلا يضر أَولادهم"[2].

راوية الحديث: هي الصحابية الجليلة جدامة[3] بنتُ وهبٍ الأسدية، أسـلمت بمكـة، وبايعت النبي -ﷺ-،وهاجرت مع قومها إلى المدينة، وهي أخت عكاشة بن محصن لأمه -رضي ا عنها-[4].

---

[1] الغِيلة: اسم من الغَيل، وهو أن تُجامع المرأةُ وهي مرضِع، وكذلك إذا حملت وهـي مرضِـع. انظـر: الزمخشري -الفائق (83/3)، وابن الأثير -النهاية (402/3)، وابن منظور -لسان العـرب (3328/5-3329) -مادة (غيل). قال النووي في شرح صحيح مسلم (16/10): "قال العلماء: سـبب همـه -ﷺ- بالنهي عنها أنه يخاف منه ضرر الولد الرضيع. قالوا: والأطباء يقولون: إن ذلك اللـبن داء والعـرب تكرهه وتتقيه".

[2] أخرجه مسلم (757/) -(16) كتاب النكاح -(24) باب جواز الغيلة وهي وطء المرضع، وكراهة العزل -حديث رقم (1442). وأخرجه أيضاً من طريقين بعده متابعة في نفس الباب. وأخرجه أبو داود بمثلـه (9/4) -كتاب الطب -باب في الغيل -حديث رقم (3882). وأخرجه الترمذي بمثلـه (406/4) -(29) كتاب الطب -(27) باب ما جاء في الغيلة -حديث رقم (2077). وأخرجه أيـضاً بنحـوه (405/4) -حديث رقم (2076). وأخرجه النسائي في الصغرى بنحوه (485/) -(26) كتاب النكاح -(54) بـاب الغيلة -حديث رقم (3328). وأخرجه ابن ماجه بنحوه (648/1) -(9) كتاب النكاح -(61) باب الغيل -حديث رقم (2011). وأخرجه مالك بمثله (607/2) -(30) كتاب الرضاع -(3) باب جامع ما جاء في الرضاعة -حديث رقم (16). وأخرجه أحمد بمثله (402/18) -مسند جذامة بنت وهب -من طـريقين برقمي (26913 و26914)، وأخرجه بنحوه (550/18) -من حديث جذامة أيـضاً بـرقم (27320). وأخرجه الدارمي بمثله (122/2) -كتاب النكاح -(33) باب في الغيلة -حديث رقم (2217).

[3] وهو أصح من جذامة بالذال المعجمة. انظر: ابن حجر -تهذيب التهذيب (459/10)، وتقريب التهـذيب (744/).

[4] انظر ترجمتها في: ابن عبد البر -الاستيعاب (254/4)، وابن الأثير -أسد الغابة (48/6)، والـذهبي -الكاشف (504/2)، وابن حجر -الإصابة (251/4)، وتهذيب التهذيب (459/10)، وتقريـب التهـذيب (744/)، واليمني -الرياض المستطابة (324/).

الدليل على أنه ليس لها إلا هذا الحديث الواحد في صحيح الإمام مسلم:

1- إن المزي لم يذكر لها في تحفته سوى هذا الحديث الواحد في صحيح الإمام مسلم[1].

2- وقال الخزرجي في خلاصته: "انفرد لها مسلم بحديث"[2].

3- وقال اليمني في رياضه: "روى لها مسلم حديثاً واحداً: لقد هممت أن أنهي عن الغيلة"[3].

الحديث الثاني

عن سليمان بن الْمغِيرةِ، عن ثَابِتٍ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: "عمي الذِي سميتُ بِهِ لم يشْهد مع رسول اللهِ -ﷺ- بدرا[4]، قَالَ: فَشَق عليهِ، قَالَ: أَولُ مشْهدٍ شَهِده رسولُ اللهِ -ﷺ- غُيبتُ عنْه، وإِن أَرانِي الله مشْهدا فِيما بعد مع رسول اللهِ -ﷺ- لَيرانِي الله ما أَصنَع، قَالَ: فَهاب أَن يقُولَ غَيرها[5]، قَالَ: فَشَهد مع رسول اللهِ -ﷺ- يوم أُحدٍ[6]، قَالَ: فَاستَقْبلَ سعد بن معاذٍ فَقَالَ لَه أَنَسٌ: يا أَبا عمرٍو أَين؟ فَقَالَ: واهاً لِرِيحِ الْجنةِ أَجِده دون أُحدٍ، قَالَ: فَقَاتَلَهم حتى قُتِلَ، قَالَ: فَوجِد فِي جسدِهِ بِضعٌ وثَمانُون، مِن بين ضربةٍ وطَعنَةٍ ورميةٍ، قَالَ فَقَالَتْ أُخْتُه عمتِي **الربيع بِنْتُ النضر**: فَما عرفْتُ أَخِي إِلا بِبنَانِهِ[7]، ونَزلَتْ هذِهِ الآيةُ: ﴿رِجالٌ صدقُوا ما عاهدوا الله عليهِ فَمِنْهم من قَضى نَحبه ومِنْهم من ينْتَظِر وما بدلُوا تَبدِيلاً﴾[8]، قَالَ: فَكَانُوا يرون أَنها نَزلَتْ فِيهِ وفِي أَصحابِهِ"[9].

---

[1] انظر: المزي -تحفة الأشراف (273/11).

[2] الخزرجي -الخلاصة (377/3). وهو يعني حديثها هذا.

[3] اليمني -الرياض المستطابة (/325).

[4] أي لم يشهد معه غزوة بدر الكبرى.

[5] أي خشي أن يلتزم شيئاً فيعجزه عنه فأبهم، وعرف السياق أن مراده أنه يبالغ في القتال وعدم الفرار. ابن حجر –فتح الباري (22/6). وانظر: النووي –شرح صحيح مسلم (13/ 48).

[6] أي شهد معه غزوة أحد.

[7] البنَان: الأَصابِع، وقِيلَ: أطْرافُ الأَصابِع، واحدتها بنَانة. ابن الأثير -النهاية (157/1)، وابن منظور- لسان العرب (361/1) -مادة (بنن).

[8] الآية (23) من سورة الأحزاب.

[9] أخرجه مسلم (/1054) -(33) كتاب الإمارة -(41) باب ثبوت الجنة للشهيد -حديث رقم (1903)، وأخرجه البخاري بنحوه مع عدم التصريح باسم الصحابية (21/6) –(56) كتاب الجهاد –(12) باب قول ا –عز وجل- (23 الأحزاب): ﴿مِن الْمؤْمِنِين رِجالٌ صدقُوا ما عاهدوا الله عليهِ فَمِنْهم من قَضى نَحبه ومِنْهم من ينتَظِر وما بدلُوا تَبدِيلًا﴾ –حديث رقم (2805)، وأخرجه الترمذي بمثله (348/5) -(48)

راوية الحديث: هي الصحابية الجليلة الربيع بنتُ النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام، الأنصارية، الخزرجية، أخت أنس بن النضر، وعمة أنس بن مالك خادم رسول ا -ﷺ-، وهي أم حارثة بن سراقة المستشهد بين يدي النبي -ﷺ- يوم بدر - رضي ا عنها-[1].

الدليل على أنه ليس لها إلا هذا الحديث الواحد في صحيح الإمام مسلم:

1-إنه قد ذُكِر لها في تحفة الأشراف هذا الحديث الواحد فقط[2]، ومن المهم التنبيه إلى أن المزي لم يذكرها ولم يذكر حديثها[3]، وإنما الذي استدركها وحديثها عليه هو ابن حجر في نكته الظراف[4]، وقد أضاف محققا التحفة اسمها وحديثها حسب ترتيب التحفة المعجمي لأسماء الصحابة الرواة[5]، والمهم أن ابن حجر عند تخريجه للحديث قد بين أن لها حديثاً واحداً في صحيح الإمام مسلم[6].

2-كما أشار ابن حجر إلى واحدية حديثها في صحيح مسلم في تهذيبه[7]، وتقريبه[8] بقوله: "روى عنها أنس في الجهاد من صحيح مسلم، ولم يذكرها المزي"، يعني في تحفته كما ذكرنا آنفاً.

3-وقال في الإصابة مشيراً إلى حديثها هذا أيضاً: "ولأنس عنها رواية في صحيح مسلم، في قصة قتل أخيها أنس بن النضر لما استشهد بأحد"[9].

كتاب= =تفسير القرآن -(34) باب ومن سورة الأحزاب -حديث رقم (3200). وأخرجه النسائي في الكبرى بمثله وزاد: "وكان حسن البنان" (5/78-79) -(48) أنس بن النضر-ﷺ- -حديث رقم (8291).

[1] انظر ترجمتها في: ابن عبد البر -الاستيعاب (301/4)، وابن الأثير -أسد الغابة (108/6)، وابن حجر -الإصابة (294/4) و(297/1)، وتهذيب التهذيب (472/10)، وتقريب التهذيب (/747).

[2] انظر: المزي -تحفة الأشراف (305/11-306).

[3] انظر: ابن حجر -تهذيب التهذيب (472/10)، وتقريب التهذيب (/747).

[4] انظر: ابن حجر -النكت الظراف (306/11).

[5] انظر: المزي -تحفة الأشراف (29/11)، من فهرست المحققَين، و(135/1) -حديث رقم (406)، مع (16/1) من مقدمة التحقيق -رقم (6).

[6] انظر: ابن حجر -النكت الظراف (306/11).

[7] ابن حجر -تهذيب التهذيب (472/10).

[8] ابن حجر -تقريب التهذيب (/747).

[9] ابن حجر -الإصابة (294/4).

الحديث الثالث

عن عمرةَ بِنْتِ عبدِ الرحمن، عن أُخْتٍ لِعمرةَ[1] قالَتْ: "أَخَذْتُ ﴿ق والقُرآن المَجِيدِ﴾[2] مِن فِي رسول اللهِ -ﷺ- يوم الْجمعةِ وهو يقْرأُ بِها علَى الْمِنْبرِ فِي كُل جمعة"[3].

راوية الحديث: هي الصحابية الجليلة أم هِشَام بنت حارثة بن النعمان بن نَفْـع، الأنصارية، بايعت بيعة الرضوان، وهي أخت عمرة بنت عبد الرحمن لأمها -رضي ا عنها-[4].

الدليل على أنه ليس لها إلا هذا الحديث الواحد في صحيح الإمام مسلم:

---

(1) هي أم هشام راوية الحديث. كما صرح باسمها أبو داود والنسائي في سننهما، وأحمد في مسنده، والحاكم في مستدركه، والسيوطي في جامعه الكبير، وسيأتي ذكر الجزء والصفحة لكل منهم، عند تخريج الحديث إن شاء ا تعالى. قال النووي في شرح صحيح مسلم (161/6): "ولا يـضر عـدم تـسميتها؛ لأنهـا صحابية، والصحابة كلهم عدول".

(2) تعني أنها حفظت كل سورة ﴿ق﴾ من فم النبي -ﷺ-، وإنما اكتفت بذكر صدرها. قال النووي في شرح صحيح مسلم (161/6): "قال العلماء: سبب اختيار "ق" أنها مشتملة على البعـث والمـوت والمـواعظ الشديدة والزواجر الأكيدة".

(3) أخرجه مسلم (432/1) -(7) كتاب الجمعة -(13) باب تخفيف الصلاة والخطبة -حـديث رقـم (872). وأخرجه أبو داود بمثله (288/1) -كتاب الصلاة -باب الرجل يخطب على قوس -حديث رقم (1100)، وأخرجه أيضاً في نفس الباب من طريقين آخرين برقمي (1102 و1103) متابعة. وأخرجه النسائي في الكبرى بنحوه (468/6) -كتاب التفسير -سورة ﴿ق﴾ -حديث رقم (11520)، وفي آخـره: "... كـان يصلي بها الصبح" بدلاً من: "... وهو يقرأ بها على المنبر في كل جمعة". وأخرجه النسائي أيضاً فـي الصغرى بمثله (217/1) -(14) كتاب الجمعة -(28) باب القراءة في الخطبة -حـديث رقـم (1413). وأخرجه أحمد بمثله (553/18-554) -مسند أم هشام بنت حارثة بن النعمان -من طـريقين برقمـي (27328 و27329). وأخرجه بمثله (606/18) من حديث أم هشام أيضاً برقمي (27500 و27501). وأخرجه الحاكم بمثله (577/1) –(6) -كتاب الجمعة -(424) الأذان للخطبة يـوم الجمعـة -برقمـي (1089 و1090)، وذكره السيوطي بنحوه في قسم الأفعال من جامعه الكبير (765/2) -فـي مـسند أم هشام.

(4) انظر ترجمتها في: ابن عبد البر -الاستيعاب (481/4)، وابن الأثير -أسد الغابة (403/6)، والذهبي -الكاشف (528/2)، وابن حجر -الإصابة (480/4)، وتهذيب التهذيب (533/10)، وتقريـب التهـذيب (759/1).

1- إن المزي لم يذكر لها في تحفته سوى هذا الحديث الواحد في صحيح الإمام مسلم[1].
2- وقال الحافظ في الإصابة بعدأن ذكر حديثها: "وأخرجه أيضاً أصحاب السنن من أوجه أخرى عن أم هشام بنت حارثة بن النعمان"[2].
3- وقال اليمني في رياضه مشيراً إلى واحدية حديثها بما معناه : روى عنها مسلم حديثاً واحداً من رواية أختها عمرة عنها[3].

الخاتمة

الحمد لله في البدء والختام، كما افتتح كتابه وخلقه واختتمهم، الذي أعانني على إتمام هـذا البحث، ووفقني لخطه وتسطيره بالسند الصحيح المتصل المسلسل برواة الصحيحين، الذين يعد كل راوٍ منهم مخرجاً صحيحاً من مخارج متونه، من غير أن يكون فيه انقطـاع، أو إعضال، أو إرسال، أو شذوذ، أو علة، أو تعليق، أو تدليس، أو نحو ذلك، فـي سـند، أو متن، من أحاديث وحدان الصحابيات -رضي الله عنهن-.

هذا، وقد توصلت من خلاله إلى نتائج علمية أهمها:

1- إن هناك أربعة أحاديث للوحدان من الصحابيات -رضي الله عنهن- في صحيح الإمام البخاري، هي الأربعة الأولى. وقد اشترك معه مسلم في الحديث الثاني والرابع.
2- إن هناك ثلاثة أحاديث للوحدان من الصحابيات -رضي الله عنهن- في صحيح الإمام مسلم، هي الثلاثة الأخيرة. وقد اشترك معه البخاري في الحديث الثاني.
3- إننا نعدهن من المقلات في الرواية بالنسبة إلى الصحابيات الأخريات في الصحيحين.
4- إن الصحابيات قد شاركن في الميادين العلمية والاجتماعية وغيرها، بالإضافة إلى أن كل واحدة منهن كانت راعية في بيتها.
5- إن الصحابية كانت مربية وداعية ومجاهدة، كما أنها راوية من رواة الأحاديث، حيث جمعت فَأوعتْ، وعمدتْ إلى الجفَلَى -الجماعة أو العامة- حين دعتْ.
6- إن هناك صحابيات مكثرات من رواية الأحاديث في الصحيحين وغيرهما، كعائشة –رضي الله عنها-.

---

[1] انظر: المزي -تحفة الأشراف (108/13).
[2] ابن حجر -الإصابة (480/4). وهو يعني أنهم أخرجوه بالإضافة إلى مسلم في صحيحه.
[3] انظر: اليمني -الرياض المستطابة (/331). هذا، ولم يشر إلى أن أبا داود والنسائي وغيرهما قد شاركوا مسلماً في رواية الحديث، كما سبق عند تخريجه آنفاً.

7- إن البخاري ومسلماً قد أخرجا أحاديث هؤلاء الصحابيات الوحدان في الأصول، وليس في المتابعات أو الشواهد، وذلك يدل على أن أحاديثهن تضارع أحاديث الصحابة من الدرجة الأولى.

8- إن الناظر إلى تلك الأحاديث ليجد أنها ذات موضوعات مختلفة، وهذا يدل على تنوع ثقافة أولئك الصحابيات، وحرصهن على طلب العلم، وعلى رأسهن أمهات المؤمنين –رضي ا عنهن- اللاتي كان واجباً عليهن أن يبلغن ما يتلى في بيوتهن من آيات ا والحكمة.

9- إن أسانيد هؤلاء الصحابيات تعد من أعلى الأسانيد في فن مصطلح الحديث؛ لأنهن قد روين مباشرة عن النبي -ﷺ-.

10- إن كل صحابية منهن تعد الراوية العليا لحديثها الذي شرفت بروايته.

11- إن هذا الحديث الذي روته على واحديته، إلا أنه خلد اسمها، وترك عليها في الآخرين، وجعل لها لسان صدق فيهم.

12- إن الصحابية كانت تشكل قيمة حقيقية من أعلى قيم المجتمع الإسلامي، من حيث: ذاتها، ونتاجها، ونشاطها المتصل الأسانيد.

وآخر دعوانا أن الحمد رب العالمين.

فهرست المصادر والمراجع مرتبة على حروف المعجم

القرآن الكريم.

1- إتمام الدراية لقراء النقاية -للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ) -تحقيق الشيخ إبراهيم العجوز -دار الكتب العلمية -بيروت -الطبعة الأولى -1405هـ/1985م.

2- الاستيعاب في أسماء الأصحاب -للحافظ يوسف بن عبد ا بن محمد بن عبد البر (ت 463هـ) –مطبوع بحاشية الإصابة الآتي برقم (4).

3- أسد الغابة في تمييز الصحابة -للإمام علي بن محمد بن الأثير الجزري (ت630هـ) -دار الفكر -بيروت -بدون طبعة وتاريخ.

4- الإصابة في تمييز الصحابة –للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ) -دار الكتاب العربي –بيروت –بدون طبعة وتاريخ.

5- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف -للحافظ يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي (ت 742هـ) -تحقيق عبد الصمد شرف الدين وزهير الشاويش -المكتب

الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية - 1403هـ/1983م.

6- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي - للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي - تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف - المكتبة العلمية - المدينة المنورة - الطبعة الثانية - 1392هـ/1972م.

7- تقريب التهذيب - للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - تحقيق محمد عوامة - دار الرشيد - حلب - سوريا – الطبعة الرابعة - 1412هـ/1992م.

8- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير - للإمام يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ) - مطبوع مع شرحه تدريب الراوي، وقد سبق ذكره برقم (6).

9- تهذيب التهذيب – للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - تحقيق صدقي جميل العطار - دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى - 1415هـ /1995م.

10- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار – للإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت 1182هـ) - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الأولى - 1366هـ.

11- جامع الترمذي - للإمام محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت 279هـ) - تحقيق الشيخ أحمد شاكر - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر - الطبعة الثانية - 1398هـ/1978م.

12- الجامع الكبير أو جمع الجوامع - للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي – الهيئة العامة للكتاب – مصر - بدون طبعة - 1978م.

13- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال - للحافظ أحمد بن عبد الله بن أبي الخير الخزرجي (ت 1517م) - تحقيق الشيخ محمود فايد - مكتبة القاهرة - شارع الصنادقية بميدان الأزهر - مصر - بدون طبعة - 1392هـ/1972م.

14- الخلاصة في معرفة الحديث – للإمام الحسين بن عبد الله بن محمد الطيبي (ت 743هـ) - تحقيق صبحي السامرائي – مطبعة الإرشاد – بغداد – بدون طبعة - 1391هـ/1971م.

15- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة – للشيخ محمد بن جعفر الكتاني (ت 1345هـ) - دار البشائر الإسلامية - الطبعة الخامسة - 1414هـ/1993م.

16- الرياض المستطابة في جملة من روى في الصحيحين من الصحابة - للشيخ يحيى ابن أبي بكر العامري اليمني - تحقيق عمر الديراوي - مكتبة المعارف - بيروت -

بدون طبعة وتاريخ.
17- سنن أبي داود -للحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني (ت 275هـ) -تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد -دار إحياء السنة النبوية -بدون طبعة وتاريخ.
18- سنن ابن ماجه –للحافظ محمد بن يزيد القزويني (ت 275هـ) –تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي –دار إحياء التراث العربي –بدون تحديد مكان الطبع ولا الطبعة -1395هـ /1975م.
19- سنن الدارمي -للإمام عبد ا بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي (ت 255هـ) -دار الكتب العلمية -بيروت -الطبعة الأولى -1417هـ/1996م.
20- السنن الصغرى -للحافظ أحمد بن شعيب النسائي (ت 303هـ) -دار ابن حزم -الطبعة الأولى -1420هـ/1999م.
21- السنن الكبرى -للحافظ أحمد بن شعيب النسائي -تحقيق عبد الغفار البنداري وسيد حسن -دار الكتب العلمية -بيروت -الطبعة الأولى -1411هـ/1991م.
22- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح -للعلامة إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي - (ت 802هـ) -تحقيق محمد سمك -دار الكتب العلمية -بيروت -الطبعة الأولى -1418هـ/1998م.
23- شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر – للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني –تحقيق محمد الصباغ –مكتبة الغزالي -دمشق -ومؤسسة مناهل العرفان –بيروت –الطبعة الثانية -1410هـ / 1990م.
24- صحيح البخاري –للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256هـ) مع شرحه فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني –دار المعرفة –بيروت –لبنان -بدون طبعة وتاريخ.
25- صحيح مسلم بشرح النووي -للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ) -دار الفكر -بيروت -لبنان -الطبعة الثالثة -1389هـ/1978م.
26- صحيح مسلم -للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت 261هـ) -دار ابن حزم -بيروت -الطبعة الأولى -1419هـ/1998م.
27- الطبقات الكبرى -للإمام محمد بن سعد بن منيع (ت 230هـ) -صححه إدوارد سخو -دار المعرفة -بيروت -بدون طبعة وتاريخ.
28- علم الحديث -للإمام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت 728هـ) -تحقيق موسى علي -دار الكتب الإسلامية -القاهرة -الطبعة الأولى -1404هـ/1984م.

29- علوم الحديث –للإمام عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح (ت 643هـ) -تحقيق الدكتور نور الدين عتر -دار الفكر –دمشق -بدون طبعة -1406هـ /1986م.
30- عمدة القاري شرح صحيح البخاري -للإمام بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت 855هـ) -مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده -مصر -الطبعة الأولى -1392هـ/1972م.
31- الفائق في غريب الحديث -للعلامة محمود بن عمر الزمخشري (ت 583هـ) -تحقيق علي البجاوي ومحمد إبراهيم -دار المعرفة -بيروت -الطبعة الثانية -بدون تاريخ.
32- فتح الباري بشرح صحيح البخاري -للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني -مطبوع مع صحيح البخاري، وقد سبق ذكره برقم (24).
33- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث –كلاهما للحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت 806هـ) –تحقيق محمود ربيع –عالم الكتب –بيروت –الطبعة الثانية -1408هـ/ 1988م.
34- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث –للشيخ محمد جمال الدين القاسمي (ت 1332هـ) –دار الكتب العلمية –بيروت –الطبعة الأولى -1399هـ/ 1979م.
35- قواعد في علوم الحديث -للعلامة ظفر أحمد التهانوي (ت 1394هـ) -تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة -شركة العبيكان للطباعة والنشر -الرياض -السعودية -الطبعة الخامسة -1404هـ/1984م.
36- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة –للإمام محمد بن أحمد الذهبي (ت 748هـ) –تحقيق محمد عوامة –دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن –جدة –الطبعة الأولى -1413هـ / 1992م.
37- الكفاية في علم الرواية – للحافظ أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت 463هـ) – دار الهلال –بيروت –بدون طبعة وتاريخ.
38- لسان العرب-للإمام محمد بن مكرم بن منظور (ت 711هـ) -دار المعارف -القاهرة –بدون طبعة وتاريخ.
39- مختار الصحاح -للإمام محمد بن أبي بكر الرازي (ت بعد 666هـ) -تحقيق لجنة من العلماء -دار الفكر -بيروت -بدون طبعة -1401هـ/1981م.

40- المستدرك على الصحيحين -للإمام محمد بن عبد ا الحاكم النيسابوري (ت405هـ) -دار المعرفة -بيروت -الطبعة الأولى -1418هـ/1998م.
41- المسند –للإمام أحمد بن حنبل (ت 241هـ) –تحقيق الشيخ أحمد شاكر وحمزة الزين –دار الحديث –القاهرة –الطبعة الأولى -1416هـ /1995م.
42- معرفة علوم الحديث –للإمام محمد بن عبد ا الحاكم النيسابوري –تحقيق الدكتور السيد معظم حسين –المكتبة العلمية –المدينة المنورة –الطبعة الثانية -1397هـ/ 1977م.
43- المنهج الحديث في علوم الحديث –للدكتور محمد السماحي –دار الأنوار –القاهرة –بدون طبعة -1382هـ /1963م.
44- منهج ذوي النظر في شرح منظومة علم الأثر للسيوطي –للأستاذ محمد محفوظ الترمسي –دار الفكر –بيروت –الطبعة الرابعة -1401هـ/ 1981م.
45- الموطأ -للإمام مالك بن أنس بن مالك الأصبحي (ت 179هـ) -تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي -دار إحياء الكتب العربية -بدون طبعة وتاريخ.
46- النكت الظراف على الأطراف -للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني -مطبوع بحاشية تحفة الأشراف للمزي، وقد سبق ذكره برقم (5).
47- النهاية في غريب الحديث والأثر -للإمام المبارك بن محمد بن الأثير الجزري (ت 606هـ) -تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي -دار الفكر -بيروت -بدون طبعة وتاريخ.